وحركة او اعتدال، ولا يشترط عندنا اعتدال المزاج ووجود البنية والروح الحيواني للقطع بامكان ان يخلقها الله تعالى في
الجزء، وخالفت الفلاسفة والمعتزلة فقالوا لا يعلم ما شاهدنا من زوالها بانتقاض البنية ومنها الاعتدال والروح ومنها
من استدل على عدم الاشتراط بانه لو اشترط لما مات من صح واصلح فلزم تمام الحوصل باكثر من محل

٩١

والاعتدال سهمي وتسمى تفه ما ذكرنا من التأثيرات وليسنا مذكورة في المطولات ثم تركب من التسعة طعوم لا تحصى مختلفة باختلاف التركيبات واختلاف مراتب البسائط قوة وضعفا وامتزاج شيء من الكيفيات اللمسية بها بحيث لا تتميز في الحس وبعض هذه المركبات قد يكون لها اسم كالبشاعة للمركب من المرارة والقبض كما في الحضض بضم الضاد الاول وفتحها نوع من الدواء، وكالزعوقة للمركب من المرارة والملوحة كما في السبخة وقد لا يكون كالحلاوة والحرافة في العسل المطبوخ والمرارة والتفه في الهندبا والمرارة والحرافة والقبض في الباذنجان والفرق بين العفص والقبض ان القابض يقبض ظاهر اللسان والعفص ظاهره وباطنه والتفاهة المعدودة في الطعوم من مثل ما في اللحم والخبز وقد يقال التفه لما لا طعم له اصلا كالبسائط ولما لا يحس بطعمه لانه لا يتحلل منه شيء يخالط الرطوبة اللعابية الا بالحيلة كالحديد وما قيل ان هذا هو الذي يعد في الطعوم باطل لما قالوا ان طعم الخبز مركب من المرارة والتفاهة لا مرارة محضة النوع الخامس المشمومات وليس عنها محل بحث واعلم انهم وان اجروا هذه الاوصاف على المبصرات والمسموعات والملموسات والمذوقات والمشمومات على الانواع الخمسة من الكيفيات بل جعلوها اسما لها الا ان الحال فيها بحسب اللغة متفاوتة في الوقوع على الكيفية او على المحل او عليهما جميعا وفي كون مصادرها موضوعة لذلك النوع من الادراك كالابصار والسماع او لما يعمه كالمذاق ونحو فيها يقال ابصرت الورد وحمرته وسمعت الصوت لا الصوتية ولمست الجوز لا لينه وذقت الطعام وحلاوته وشممت العنبر ورائحته القسم الثامن من الاقسام الاربعة للكيف الكيفيات المختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها انما تكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات والجماد فلا تمنع ثبوت بعضها لبعض المجردات من الواجب وغيره على ان القائلين بثبوت صفة الحياة والعلم والقدرة ونحوها للواجب لا يجعلونها من جنس الكيفيات والاعراض ثم الكيفية النفسانية ان كانت راسخة سميت ملكة والا فحالا فالتمايز بينهما قد لا يكون الا بعارض بان تكون الصفة حالا ثم تصير بعينها ملكة كما ان الشخص من الانسان يكون صبيا ثم يصير شيخا ومثل ذلك وان كان يسبق الى الوهم ويقع في بعض العبارات انه هو ذلك الشخص بعينه فليس كذلك بحسب الحقيقة للقطع بتغاير العوارض المشخصة فمنها الحياة سيجيء معنى الحياة في حق الله تعالى واما حياة الحي من الاجسام فقد اختلفت العبارات في تفسيرها لا من جهة اختلاف في حقيقتها بل من جهة عسر الاطلاع عليها والتعبير عنها الا باعتبار اللوازم والاثار فقيل هي صفة تقتضي الحس والحركة مشروطة باعتدال المزاج والقيد الاخير للتحقيق على ما هو راي البعض لا للاحتراز وقيل قوة هي مبدأ لقوة الحس والحركة وكان هذا هو المراد بالاول ليتميز عن قوة الحس والحركة وقيل قوة تتبع اعتدال النوع وتفيض عنها سائر القوى الحيوانية اي المدركة والمحركة على ما سيجيء تفصيلها ومعنى اعتدال النوع هو ان لكل نوع من المركبات العنصرية مزاجا خاصا هو اصلح الامزجة بالنسبة اليه بحيث اذا خرج عن ذلك المزاج لم يكن ذلك النوع ثم لكل صنف من ذلك النوع ولكل شخص من ذلك الصنف مزاج مخصوص هو اصلح بالنسبة اليه والقسم الاول عندنا نوعيا والثاني صنفيا والثالث شخصيا ولهذا زيادة تفصيل وتحقيق يذكر في بحث المزاج فاذا حصل في المركب اعتدال يليق بنوع من انواع الحيوان فاض عليه قوة الحياة فانبعثت عنها باذن الله تعالى الحواس الظاهرة والباطنة والقوى المحركة

وهو عصارة شجر يسمى فيلزهرج

من الاوهام

وانت تعلم ان
[illegible] ما ذكره الشارح اعم مما عليه كما نقل عنه [illegible] علم ما سادر عبارة المواقف
من الكلية

واما الثاني [illegible] بكل جزء حيوة [illegible] واحد مرجح بلا مرجح فالمرجح على ما بين ولو سلم فلا دور
معيه ولو سلم فعدم المرجح لم غايته عدم الاطلاع عليه واما الموت فزوال الحياة عما اتصف بها وكيفية تضادها وكان هذا مراد من قال
انه فعل من الله تعالى او من الملك يقتضي زوال حيوة الجسم من غير جرح احترازا عن القتل على ان الفعل يعني الاثر اذ الاثر اما انه فعل الاول على ظنه

٩١

نحو جلب المنافع ودفع المضار فيكون الحياة مشروطة باعتدال المزاج ومبدأ لقوة الحس والحركة فمغايرة لهما بالضرورة وكذا تغاير القوة الغاذية لوجودها في النبات بخلاف الحياة لكن هذا انما يتم لو ثبت ان الحياة مبدأ لقوة الحس والحركة لا نفسها وان الغاذية في النبات والحيوان حقيقة واحدة ليلزم من مغايرة تلك الحياة مغايرة هذه لها فاستدلوا على مغايرة الحياة لقوة الحس والحركة ولقوة التغذية الحيوانية بان الحياة موجودة في العضو المفلوج للجزم من غير حس وحركة وفي العضو الذابل من غير اغتذاء واعترض بان عدم الاحساس والحركة وعدم الاغتذاء لا يدل على عدم قوة التغذية لجواز ان توجد القوة ولا يصدر عنها الاثر لمانع من جهة القابل واجيب بان القوة ما يصدر عنه الاثر بالفعل بمعنى نرى ان القوة التي يصدر عنها بالفعل آثار الحياة كحفظ العضو من التعفن مثلا باقية والقوة التي تصدر عنها بالفعل الحس والحركة والتغذية غير باقية فلا تكون هي هي وهذا اشعر كلام بالمحصل وليس معناه ان القوة اسم لما يصدر عنه الاثر بالفعل فانه ظاهر البطلان وكيف وهو قد صرح بان في العضو المفلوج قوة الحس والحركة باقية لكنها عاجزة عن الاحساس والحركة نعم يتوجه ان يقال لم لا يجوز ان يكون مبدأ جميع تلك الآثار قوة واحدة هي الحياة وقد تعجز عن البعض دون البعض لخصوصية المانع لكن الحق ان مغايرة المعنى المسمى بالحياة للقوى الحساسة والسامعة وغيرهما من القوى الحيوانية والطبيعية مما لا يحتاج الى البيان وعندنا لا يشترط ذهب جمهور المتكلمين الى ان تحقق المعنى المسمى بالحياة ليس مشروطا باعتدال المزاج والبنية والروح الحيواني للقطع بامكان ان يخلقها الله تعالى في البسائط بل في الجزء الذي لا يتجزى والمراد بالبنية البدن المؤلف من العناصر الاربعة وبالروح الحيواني جسم لطيف بخاري يتكون من لطافة الاخلاط ينبعث من التجويف الايسر من القلب ويسري الى البدن في عروق نابتة من القلب تسمى بالشرايين وذهب الفلاسفة وكثير من المعتزلة الى هذا الاشتراط بناء على ما نشاهد من زوال الحياة بانتقاض البنية وتفرق الاجزاء وبانحراف المزاج عن الاعتدال النوعي وبعدم سريان الروح في العضو لسدة او شلل او ربط يمنع نفوذه ورد بان غايته الدوران وهو لا يقتضي الاشتراط بحيث يمتنع بدون تلك الامور واستدل بعض المتكلمين على امتناع كون الحياة مشروطا بالبنية بانها لو اشترطت فاما ان تقوم بجزء من البنية حياة واحدة فيلزم قيام العرض بالكثير من محل واحد وقد مر بطلانه واما ان يقوم بكل جزء حياة وح اما ان يكون القيام بكل جزء مشروطا بالقيام بالاخر فيلزم الدور او لا فيلزم الرجحان بلا مرجح لتماثل الاجزاء واتحاد حقيقة الحياة لا يقال لم لا يجوز ان يقوم بالبعض فقط لاسباب موجبة من الخارج لانا نقول فيكون الحي هو ذلك البعض لا البنية المؤلفة واجيب بانها تقوم بالمجموع الذي هو البنية المؤلفة وليس هذا من قيام العرض بمحلين على ما مر او تقوم بكل جزء حياة ويكون اشتراط كل بالاخر بطريق المعية دون التقدم فلا يلزم الدور المحال او يكون قيامها ببعض الاجزاء مشروطا بقيامها بالاخر من غير عكس لمرجح يوجد في الخارج وان لم نطلع عليه لا يقال فح يكون الحياة غير مشروطة بالبنية حيث تحقق في الجزء الاخر من غير شرط لانا نقول عدم اشتراط قيام الحياة به بقيام حياة بالجزء الاول لا يستلزم عدم اشتراطه بوجود الجزء الاول الذي يتحقق البنية واما الموت فزوال الحياة ومعنى زوال الصفة عدمها عما يتصف بها بالفعل وهذا

ثم القسم الاول والظاهر

Copyright King Saud University